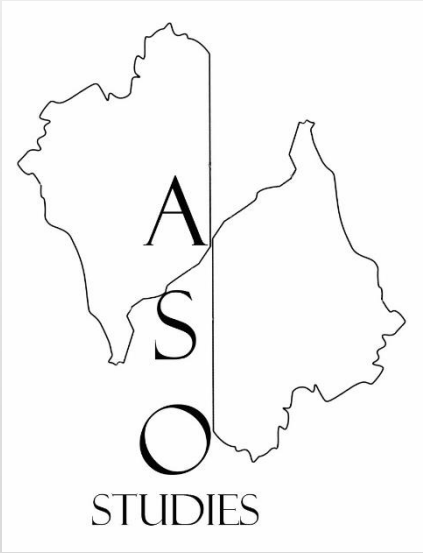

الدولة العميقة في تركيا

الذئاب الرمادية والجيش الوطني السوري

العنوان الأصلي للدراسة	Turkish Militias and Proxies
كاتبا الدراسة	Dr. Hay Eytan Cohen Yanarocak & Dr. Jonathan Spyer
رابط الدراسة	https://0i.is/YxdC

أسس أردوغان ميليشيات خاصة ونظاما شبه عسكري، وقام بتوظيف هذا الجهاز للقيام بعمليات داخلية وخارجية دون إشراف رسمي.

المحتويات

الملخص التنفيذي ٢

١. الدولة التركية العميقة ٢

٢. وحدة العمليات الخاصة في الجيش التركي. ٣

٣. الذئاب الرمادية ٤

٤. SADAT شركة سادات للاستشارات الدفاعية ٦

٥. وكلاء تركيا في سوريا: الجيش الحر، الجيش الوطني. ٨

٦. هيئة تحرير الشام وتركيا ١٠

٧. تدخل التركي في ليبيا (عبر شركة سادات ووكلائها السوريين) ١٢

٨. التدخل التركي في ناغورنو كاراباخ (باستخدام مقاتلين سوريين) ١٣

٩. تركيا وقطر ١٤

خلاصة ١٤

هوامش ١٥

الملخص التنفيذي

منذ سنة ٢٠١٠. انهارت السلطة المركزية في العديد من دول الشرق الأوسط، من ضمنها، ليبيا والعراق وسوريا واليمن. وفرّ ذلك لدول اخرى، فرصة للاستفادة من ذلك، عبر دعم ميلشيات تابعة لها، وتنوب عنها في حروب بالوكالة، ضمن بيئة تنافسية مع دول أخرى.

تسعى تركيا في ظل حكم رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية، لأن تكون قوة إقليمية مهيمنة. وتستعرض قوتها في الدول المجاورة لها، وكذلك عبر البحار. وذلك بالاعتماد على عدة هيئات، من ضمنها، شركة SADAT للاستشارات العسكرية، والجيش الوطني السوري. وقد درّبت تركيا خلال العقد الماضي، مجموعة من القوات المحاربة عنها بالوكالة. والتي يمكن نشرها والتخلص منها بسهولة، واستخدامها كإحدى أدوات إسقاط السلطة. مع وجود درجة معقولة من سياسة الإنكار.

وعندما يتم مقارنة ذلك بمجموعات تركية غير رسمية، لكنها موجهة من قبل الحكومة، وكذلك مع المنظمة المتأصلة في النظام، مثل " الذئاب الرمادية "، يصبح من الواضح أن أردوغان بات لديه نظام عسكري وشبه عسكري خاص تحت تصرفه.

استخدام تنظيمات محاربة بالوكالة، متجذر منذ وقت طويل في " الدولة العميقة" في تركيا، وقبل ظهور حزب العدالة والتنمية. لكن للمفارقة، فإن تلك التنظيمات كانت من أدوات الدولة العميقة الكمالية، والمناهضة للإسلاميين (والمعادية للكرد). لكنها اليوم تخدم أجندة إسلامية وعثمانية جديدة (ودائما معادية للكرد).

يستخدم أردوغان هذه التنظيمات في مهمات داخلية وخارجية دون إشراف رسمي منه. وقد كانت سوريا هي المكان الأول الذي أدخل هذه التنظيمات حيز التنفيذ. ولاحقا، استخدمها في ليبيا وفي كارباخ، ضمن خططه في تعزيز أهداف السياسة الخارجية التركية. كما توجد تقارير تشير إلى أن تركيا قد قامت بنقل المقاتلين السوريين الذين تسيطر عليهم، ونشرتهم في قطر.

إلى الآن، لم تحقق الميلشيات المحاربة بالوكالة، سوى انجازات متواضعة لتركيا في كل من سوريا وليبيا وأذربيجان. لكن على هذا النحو، يتوجب على دول الشرق الأوسط، أن تبدي اهتماما وحذرا كبيرا من طبيعة هذا النظام. المزايا التي يحملها، ونقاط الضعف المحتملة فيه.

هذه الدراسة هي المحاولة الأولى للتتبع المنهجي لجذور الأطر العسكرية "غير الرسمية" لأردوغان وتطورها وبنيتها وتوزعها. كما أنها أول دراسة للسياسة الخارجية / الأمن القومي يتم نشرها بشكل مشترك من قبل مركز أبحاث إسرائيلي وإماراتي.

١. الدولة التركية العميقة

أصبحت قدرات الحرب غير النظامية لتركيا من العناصر الأساسية لسياستها الوطنية. ومن أجل فهم ذلك، من الضروري أن نتتبع جذور هذا النظام إلى الوقت الذي كانت فيه الدولة تدار من قبل الجيش التركي.

ونظرًا لدور الجيش في تأسيس الدولة القومية التركية الحديثة، اعتبرت القوات المسلحة (Türk Silahlı Kuvvetleri أو TSK) نفسها دائمًا وصيا رئيسيا للجمهورية. ويعزى هذا التصور بشكل أساسي إلى دورهم كـ "منقذ للأمة" في عقد الحروب التقليدية [١] والتي حدثت حتى عام ١٩٢٢ (نهاية حرب الاستقلال التركية). حيث عمل مؤسس الجمهورية، مصطفى كمال أتاتورك، كقائد أعلى للقوات المسلحة التركية. ولكن، بالرغم من أنه استقال من الجيش وتولى منصبا مدنيا كرئيس للدولة، إلا أن ذلك لم تؤد إلى تقليص دور الجيش التركي. فمنذ تأسيس الجمهورية ووضع أول دستور لها سنة ١٩٢٤. نشأت علاقة تضامنية بين القوات المسلحة التركية وحزب الشعب الجمهوري، الذي كان في البداية هو الحزب الوحيد في تركيا. وكان يُنظر إلى حزب الشعب الجمهوري على أنه الجناح السياسي للجيش.

التي شاركت فيها أحزاب متعددة، خسر حزب الشعب الجمهوري السلطة لأول مرة، وذلك أمام الحزب الديمقراطي المعارض بزعامة عدنان مندريس.

الجنرالات الذين اعتبروا أنفسهم جوهر الدولة، تابعوا انتقال السلطة إلى الحزب الديمقراطي، الذي لم تكن له علاقات رسمية مع القوات المسلحة التركية. أدى هذا الأمر إلى ابتعاد الجيش التركي قليلا عن المجال السياسي، مما دفع بالجيش إلى التفكير وتأسيس كيان "الدولة العميقة". طور كبار الضباط في الجيش التركي ثقافة الاتصالات السرية، والبقاء مخلصين لـ "الدولة" بدلاً من "الحكومة المنتخبة".

وبدافع من حتمية الولاء لمصالح الدولة كما حددتها لنفسها "الدولة العميقة"، لجأ الجيش التركي إلى القيام بانقلابات عسكرية لتصحيح مسار السياسات التي اعتبرها مهددة للدولة. وقد كان الجيش ينظر إلى هذه الانقلابات كمجرد "ضبط دقيق" بغرض حماية الدولة من الحكومات المدنية المنتخبة. وبسبب تزايد هذه التدخلات، تحول مفهوم "الدولة العميقة" إلى مصطلح سياسي معترف به في قاموس السياسة التركية.

في عام ٢٠٠٧، في مقابلة مع رجب طيب أردوغان، سئُل عما إذا كان على علم بوجود "الدولة العميقة" التركية. رد أردوغان بأن "الدولة العميقة" هي ظاهرة خطيرة يجب على موظفي الحكومة المنتخبين ديمقراطياً القضاء عليها؛ وتتبع أصولها إلى الإمبراطورية العثمانية. ووصف أردوغان أعضاء الدولة العميقة على أنهم "عصابة" تتصرف وفقًا لـ "قيمها المقدسة" بطرق قد تؤدي إلى انتهاك قوانين البلاد. وأدان واقعة قيام " الدولة العميقة" بوصف خصومهم بأنهم "أعداء داخليون".

استخدم تعبير " الأعداء الداخليون" من قبل مصطفى كمال أتاتورك في رسالة وداعه للجيش التركي. (كما أنها محفور على جدار ضريحه في أنقرة). وقد حذر أتاتورك الجيش من "الأعداء الداخليين". الذين كانوا بالنسبة لأتاتورك وأتباعه، هم الاسلاميون والكرد الانفصاليون. لاحقا، سمحت الديمقراطية الناشئة للإسلاميين وللكُرد بتولي مناصب عامة في الدولة.

شكلت عناصر الدولة العميقة فرق اغتيال ضد اليساريين والكُرد الذين اعتبروا خطرين. قامت الشرطة بالتحقيق في مثل هذه الجرائم السياسية، لكن لم يتم تقديم أي شخص إلى العدالة. كانت الشرطة تماطل في إجراءات التحقيق، وكان القضاء يميل إلى حماية مسؤولي الدولة. شجع الافتقار إلى تطبيق القانون والعقاب عناصر الدولة العميقة على مواصلة نشاطهم.

أدى هذا السلوك إلى إضفاء نوع من الشرعية على العمليات السرية "في سبيل الدولة" وأثر ذلك عميقا على الثقافة السياسية في تركيا. سيطر حزب العدالة والتنمية الإسلامي، وهو خصم سابق للدولة العميقة، على هيكل الدولة التركية في القرن الحادي والعشرين. وورث طريقة عمل الدولة العميقة في التعامل مع خصومها. علاوة على ذلك، طور حزب العدالة والتنمية عناصر ووظائف الدولة العميقة التركية ووظّفها ضد الخصوم الخارجيين.

٢. وحدة العمليات الخاصة في الجيش التركي.

قررت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، أن تنضم إلى الحلف الغربي في مواجهة خصمها التاريخي روسيا. وفي ٣٠ يونيو ١٩٥٠، شاركت تركيا في الحرب الكورية (١٩٥٠ . ١٩٥٣) في جهة الداعم الغربي ضد الطرف الروسي. ولاحقا، تم قبول عضويتها في حلف الناتو سنة ١٩٥٢.

طلب الناتو من دولها الأعضاء، إنشاء وحدات عمليات خاصة يمكنّها من تنظيم المقاومة المسلحة في حالة الغزو السوفيتي - على غرار المقاومة المناهضة للنازية ودور القوات الخاصة البريطانية وOSS الأمريكية في دعمها. شكلت جميع دول الناتو بما في ذلك تركيا وحدات خاصة. مباشرة بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٧١، أنشأت تركيا وحدة خاصة تحت اسم "إدارة الحرب الخاصة" (ÖHD). تم تكليف هذا الكيان، المعروف أيضًا باسم "غلاديو" [٢] بتنفيذ عمليات سرية للدولة وإجراء التحضيرات اللازمة لمواجهة تهديد الغزو الروسي. يعتقد العديد من المؤرخين الأتراك أن غلاديو أصبحت الأداة الرئيسية لتركيا لتنفيذ "الأعمال القذرة". مثل الاغتيال والخطف والتخريب وما إلى ذلك، حيث تم استهداف اليساريين الأتراك والنشطاء السياسيين من الكُرد. وهكذا، أصبح استخدام الوحدات غير الرسمية سمة من سمات الثقافة السياسية والعسكرية التركية.

في حين أن ÖHD كان رسميًا جزءًا من هيكل TSK، كان القليل منهم على علم بوجوده. على سبيل المثال، سمع رئيس الوزراء التركي الأسبق بولنت أجاويد لأول مرة عن ÖHD في عام ١٩٧٨. حينما طلب رئيس الأركان التركي آنذاك "سميح سانكار" بزيادة تمويل هذه الوحدات بعد أن خفض الأمريكيون الميزانية المخصصة للوحدة الخاصة. لاحقا، وفي مقابلة تلفزيونية، اعترف أجاويد أنه اندهش عندما سمع بوجود مثل هذه الوحدة. كزعيم لليسار التركي، وازدادت دهشة أجاويد عندما اكتشف أن أعضاء من منافسيه في اليمين المتطرف قد تم تجنيدهم أيضًا في وحدة "الذئاب الرمادية".

٣. الذئاب الرمادية

تأسست الذئاب الرمادية (Bozkurtlar)، والمعروفة أيضًا باسم "الموقد المثالي" - Ülkü Ocakları) في عام ١٩٦٥ من قبل القومي التركي " ألبارسلان تركيش". تعتبر هذه المجموعة هي الفرع الشبابي لحزب الحركة القومية (Milliyetçi Hareket Partisi، MHP). تقوم أيديولوجية هذه المنظمة على فكرة تركيا الكبرى، وهي تسعى إلى توحيد جميع الشعوب التركية في دولة واحدة تمتد من البحر الأدرياتيكي بين إيطاليا ومنطقة البلقان إلى سور الصين العظيم.

كانت المهمة الرئيسية للذئاب الرمادية هي محاربة التهديدات الشيوعية المتوقعة، فضلاً عن تهديد حزب العمال الكردستاني ذو التوجه اليساري. اختلفت هذه المنظمة عن (حركات) الحركات الشباب الأخرى المرتبطة بالأحزاب السياسية من خلال تدريبها شبه العسكري. وفقًا لصفحة الويب الرسمية لـ Grey Wolves، قدمت معسكرات التدريب التابعة لها تدريبات عسكرية وقدمت "منظورا تركيًا إسلاميًا"، وهي نظرة عالمية تستند إلى تعليم ديني عرقي قومي، مدعوم بـ "الرياضة " والأنشطة الثقافية. وبناءً على ذلك، نشأت حركة الذئاب الرمادية كمواطنين "واعين قوميًا". يتم تلقينهم عقيدة تصور الدولة ككيان مقدس ويكرسون أنفسهم لرفاهية الدولة. تتضمن قاعة المشاهير الخاصة بهم على صورة لـ محمد علي آكا، الذي حاول قتل البابا.

زادت مشاركة الذئاب الرمادية في وحدة العمليات الخاصة التركية بشكل ملحوظ بعد الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠. بصرف النظر عن التحضير لغزو سوفييتي محتمل، شهدت تركيا أيضًا اغتيالات لدبلوماسيّها في أوروبا على يد الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا (ASALA). مع تزايد عدد الاغتيالات، قرر قائد الانقلاب ورئيس أركان الجيش "كينان إيفرين" شن حملة ضد منظمة أصالة الأرمنية. في هذا الإطار، تم تجنيد العديد من أعضاء الذئاب الرمادية، بما في ذلك أولئك الذين كانوا في المنفى الأوربي أو في السجن، وذلك للقيام بمهام سرية ضد ASALA، مع وعد بمحو سجلاتهم الجنائية.

وفقًا للعضو السابق في الذئاب الرمادية، "كارتال ديميرون"، قام الجنرالات المتقاعدون في الجيش التركي بتدريب معظم أعضاء الذئاب الرمادية. ولم يقتصر نشاط الذئاب الرمادية ضد الأرمن فقط، بل استهدف أيضًا اليسار التركي وأنصار حزب العمال الكردستاني. خلال أواخر الثمانينيات والتسعينيات، تم تجنيد الذئاب الرمادية أيضًا في صفوف وحدة استخبارات قوات الدرك التركية (JİTEM) التي اتُهمت باغتيالات سياسية ضد النشطاء السياسيين ورجال الأعمال الكُرد.

أصبح استخدام تركيا للذئاب الرمادية ضد حزب العمال الكردستاني معروفًا من خلال حادثة السيارة سيئة السمعة في "سوسرلوك" سنة ١٩٩٦. وكان نائب رئيس الشرطة السابق "حسين كوجاداغ"، وعضو البرلمان "سيدات بوكاك"، وأحد أشهر أعضاء الذئاب الرمادية، "عبد الله كاتلي" - هُم من قاموا بعملية القتل. وكشف التحقيق عن أن الثلاثة عملوا في "مركز قيادة القوات الخاصة" (المعروف أيضًا باسم "المكتب الخاص"). علاوة على ذلك، اتضح أن وزير الداخلية التركي، محمد آغار، كان على علم بأنشطتهم.

في ضوء هذه الاتهامات وبسبب الضغط العام، استقال محمد آغار وحكم عليه في عام ٢٠٠٢ بالسجن خمس سنوات. ومع ذلك، تم العفو عنه وأفرج عنه بعد عام واحد. وقال آغار في مقابلة قبل دخول السجن: "أخبرتنا الدولة تعالوا فجئنا. أخبرتنا الدولة اذهبوا فذهبنا. لم أتسبب في أي ضرر للدولة. أرى عقوبة السجن هذه بمثابة خدمة وطنية ".

كشفت التحقيقات الإضافية عن هيكل وحدة العمليات الخاصة. في ذلك الوقت، قيل إن الوحدة تضم ما يقرب من ٧٠٠ عضو، بما في ذلك عناصر من الذئاب الرمادية. وفقًا للعميل السابق لوكالة المخابرات التركية (MIT)، "ماهر كاياناك"، كان هؤلاء الأعضاء في الخدمة الفعلية في صفوف الجيش والشرطة والـ MIT. إلى جانب "مسؤولي الدولة" المذكورين أعلاه،

أكد كاينك أن الدولة تتمتع بخدمات قادة المافيا اليمينية المتطرفة. وأضاف كاينك أن الدولة تجاهلت جرائم المافيا لمساهمتها في الأمن القومي. يبدو أن زعماء المافيا القومية مثل علاء الدين جاكيجي و"سيدات بيكر" هم أبرز الأمثلة على هذه الظاهرة.

بعد التحقيقات، تبنت تركيا موقفًا متناقضًا تجاه الذئاب الرمادية وزعماء المافيا. صنف اجتماع مجلس الأمن القومي عام ١٩٩٧ الذئاب الرمادية وزعماء المافيا على أنهم تهديد محتمل لأمن الدولة. ومع ذلك، فإن تركيا لم تحظر الذئاب الرمادية. عاشت المجموعة كمنظمة شبابية تابعة لحزب الـ MHP. علاوة على ذلك، واصلت تركيا استخدام الذئاب الرمادية. على سبيل المثال، عند إعلان تحالف بين حزب الحركة القومية وحزب العدالة والتنمية في عام ٢٠١٥، أصبح زعماء المافيا القومية المتطرفة، وخاصة سيدات بيكر، أكثر نشاطًا في السياسة الداخلية وعملوا على ردع وترهيب أصوات المعارضة اليسارية مثل مجموعة "أكاديميون من أجل السلام".

تم توظيف الذئاب الرمادية أيضًا لأغراض تركية في الخارج. على سبيل المثال، شارك العديد من أعضاء الحركة في الحربين الشيشانية الأولى (١٩٩٤-١٩٩٦) والثانية (١٩٩٩-٢٠٠٠)، حيث قاتلوا مع الشيشان ضد الجيش الروسي. وفقًا للعديد من التقارير (ولكن غير المؤكدة). ما زودوا الشيشان بالأسلحة والذخيرة.

في بداية القرن الحادي والعشرين، دخلت الحركة فترة من الخمود. غير أن ذلك تغيير سنة ٢٠١٥ عندما قررت تايلاند تسليم مجموعة من اللاجئين الأويغور إلى الصين. أثارت صور الأويغور المقيدين غضب الجمهور التركي، ونظم نشطاء الذئاب الرمادية مظاهرات. حتى أنهم اقتحموا القنصلية التايلاندية في اسطنبول. في ١٧ أغسطس ٢٠١٥، وتم تفجير ضريح هندوسي في بانكوك، مما أسفر عن مقتل ٢٠ مدنيا بريئا. اعتقلت الشرطة التايلاندية عضو في الذئاب الرمادية آدم كراداغ (بلال محمد) واتهمته بالمسؤولية عن الهجوم.

مع قرار تركيا التدخل عسكريًا في سوريا في عام ٢٠١١، انضمت الذئاب الرمادية إلى القتال جنبًا إلى جنب مع التركمان السوريين، الذين يُعتبرون جزءًا من عائلة تركيا الكبرى. مرة أخرى، كما في الشيشان، ركزت الذئاب الرمادية على محاربة الروس في منطقة "باير بوكاك" التي يسيطر عليها التركمان. وبدعم غير محدود من قبل تركيا، بدأت الذئاب الرمادية في الالتحاق بالألوية التركمانية المسلحة، والتي سميت نفسها باسم السلاطين العثمانيين من قبيل "السلطان مراد" و" السلطان عبد الحميد" و"محمد الفاتح" و "ياوزسلطان سليم".

الغريب في الأمر، أن التجنيد كان علنيًا عبر آلة الدعاية التركية، وخاصة عبر الصحف الموالية للحكومة مثل Yeni afak وStar. وأكدت الصحف أن هذه الجماعات كانت في الواقع تدافع عن الوطن التركماني الموروث عن العثمانيين. في الواقع، تركت منظمة الذئاب الرمادية وشقيقتها Alperen Hearths بصماتها في الحرب الأهلية السورية عندما قتل عنصر منهم، Alparslan Çelik، الطيار الروسي أوليغ بيشكوف الذي رمى بنفسه من طائرة أسقطتها الطائرة التركية F-16 في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥.

يوضح تورط الذئاب الرمادية في سوريا تحت رعاية الدولة، العلاقة بين العثمانية الجديدة بقيادة أردوغان ورئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي. وقد أصبح ذلك أكثر وضوحًا سنة ٢٠١٨. عندما بدأ أردوغان في استخدام إشارة الذئاب الرمادية خلال حملته الانتخابية، ودعا إلى "أمة واحدة، ووطن واحد، وعلم واحد، ودولة واحدة".

بفضل وسائل التواصل الاجتماعي، تغلغل هذا الجانب القومي للخطاب السياسي التركي في الشتات التركي في أوروبا. في ٢ نوفمبر ٢٠٢٠، خلال المواجهة المسلحة الأخيرة بين أذربيجان وأرمينيا، قام الفرع العقائدي والمتطرف من الذئاب الرمادية في فرنسا بتخريب نصب الإبادة الجماعية للأرمن. ونظرًا للتوتر المستمر بين تركيا وفرنسا، قررت باريس حظر الذئاب الرمادية، متهمة المجموعة بـ "العنف الشديد والتحريض على الكراهية ضد الأرمن والسلطات الفرنسية".

ورغم انتقاد أردوغان القرار الفرنسي. إلا أنّ المشرعون الألمان سرعان ما طالبو بسن حظر مماثل على الجماعة في ألمانيا، حيث كانت تعمل تحت مظلة منظمة تسمى "اتحاد الجمعيات التركية المثالية الديمقراطية في ألمانيا (Almanya Demokratik Ülkücü Türk Dernekleri Federasyonu، ADÜTF).

تشير التقديرات إلى أنه يوجد في ألمانيا وحدها ١١ ألف عضو من الذئاب الرمادية. في الواقع، يوجد في ألمانيا والنمسا ٢٧٠ مقر مسجّل للذئاب الرمادية. وبالتالي، فإن الحظر في ألمانيا يمكن أن يؤدي أيضًا إلى اتخاذ النمسا إجراءات مماثلة ضد الذئاب الرمادية.

نظرًا لبنيتها التنظيمية الهرمية الصارمة، تخضع الذئاب الرمادية لسيطرة MHP في تركيا. بصرف النظر عن المجندين الجدد، يبدو أن الأعضاء الأصغر سنًا في هذه المنظمة هم أبناء أو أحفاد الذئاب الرمادية الأكبر سنًا. تنتقل العضوية من جيل إلى جيل. كما يوفر التحالف السياسي بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية المأوى الحكومي والدعم والشرعية للذئاب الرمادية. وبالرغم من أن كبار أعضاء المجموعة مدرجون في قوائم الرواتب لحزب الـ MHP، إلا أن معظم الأعضاء هم متطوعون.

إن دعم أنقرة الصريح للذئاب الرمادية يعني أن المنظمة تتطور من مجموعة هامشية وراديكالية يمينية إلى مجموعة تتبناها الدولة التركية. وهي منظمة تجتذب الأوساط اليمينية والإسلامية المحافظة في الشتات التركي.

٤. SADAT شركة سادات للاستشارات الدفاعية

تأسست شركة SADAT الدولية للاستشارات الدفاعية في سنة ٢٠١٢، كشركة للاستشارات الدفاعية الخاصة والوحيدة في تركيا. أسس الشركة العميد عدنان تانريفيردي، بالاشتراك مع ٢٢ من رفاق السلاح الذين طردوا جميعًا من الجيش التركي بسبب ميولهم الإسلامية السياسية.

اسم سادات هو صيغة الجمع للكلمة العربية "السيد" التي تعني الشخص المرموق والبارز. وهو اختيار يشير إلى توجه إسلامي. مكاتب الشركة في اسطنبول. تم الإعلان عن تأسيسها القانوني في الجريدة الرسمية للتسجيل التركي في ٢٨ فبراير ٢٠١٢ تحت الرقم ٨٠١٥. ويشير شعارها إلى أن منطقة عمل الشركة هي العالم الإسلامي بأكمله، بما في ذلك الدول الأوروبية مثل البوسنة والهرسك وألبانيا. بصفتها المزود الوحيد للتدريب العسكري في تركيا، يمكن اعتبار SADAT استمرارًا للتنظيمات غير الرسمية "للدولة العميقة" في فترة ما قبل حكم أردوغان.

على موقعها الإلكتروني، تُعرِّف شركة "سادات" نفسها، بكونها الشركة التركية الخاصة والوحيدة التي تقدم الاستشارات الدفاعية والتدريب العسكري وكذلك المعدات العسكرية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، توفر سادات للعملاء معدات حربية وتدريبًا على العمليات الخاصة. ويشمل ذلك التدريبات التقليدية في المجال (البري - البحري - الجوي، الأمن الداخلي) والتدريب غير التقليدي (نصب الكمائن، المداهمة، حواجز طرق، تدمير، ترويع، اغتيال، إنقاذ، خطف، وتقنيات أخرى يمكن استخدامها ضد المتظاهرين في الشوارع).

يعرض موقع SADAT معلومات مفصلة حول معايير الترشح الذين يرغبون في المشاركة في برنامج تدريبي مدته ١٦ أسبوعًا. ووفقًا للصحافة التركية، فإن عملاء "سادات" هم الوحدة الخاصة بقوات الشرطة التركية (Polis Özel Harekat - PÖH، والمعروفة أيضًا باسم "The Lions of God - Esedullah")؛ حراس الأحياء المسلحين حديثًا (Bekçi) الذين يعملون كحراس ثوريون لأردوغان ضد أي تهديدات محتملة في الشوارع؛ وكذلك الحرس الرئاسي الخاص لآردوغان، والمعروف أيضًا باسم "التعزيزات" (Takviye).

كان مؤسس الشركة الجنرال تانريفيردي عضوًا في وحدة الحرب الخاصة التركية ومنظمة الدفاع المدني لشمال قبرص. خلال خدمته العسكرية، عمل الجنرال تانريفيردي أيضًا كمحاضر في الأكاديمية العسكرية للقوات المسلحة التركية، حيث كان وزير الدفاع الحالي خلوصي آكار تلميذا له. ومع ذلك، بعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٩٧ المعروف أيضا باسم (انقلاب ما بعد الحداثة)، أُجبر تانريفيردي على التقاعد بسبب ميوله الإسلاموية.

بعد طرده من الجيش، انضم إلى منظمة اطلقت على نفسها اسم "المدافعين عن العدالة" (Adaleti Savunanlar Derneği، ASDER). تم تشكيل هذا التنظيم من ٦٣٢ عسكريًا تم طردهم جميعًا من القوات المسلحة التركية، لأسباب تتعلق بتوجهاتهم الإسلاموية. بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٩ أصبح رئيسًا لـ ASDER. ليعمل كمركز فكري وليس فقط كنقابة عسكرية سابقة، أسس مركز الأبحاث الاستراتيجية لتنظيم المدافعين عن العدالة (Adaleti Savunanlar Stratejik

Araştırmalar Merkezi Derneği، المعروفة اختصارا بـ ASSAM). بدأ ASSAM في تقديم مقترحات إلى إدارة أردوغان حول الحاجة إلى إعادة هيكلة شاملة في القوات المسلحة التركية.

عرف تانريفردي وأردوغان بعضهما البعض منذ عام ١٩٩٤ عندما خدم كلاهما في اسطنبول وأردوغان كرئيس للبلدية وتانريفيردي كقائد لقاعدة "Maltepe" العسكرية في المدينة. أقام الزعيمان علاقة قوية.

تأثر تانريفردي بشدة بشركات الخدمات الأمنية الأمريكية مثل بلاك ووتر، وقرر تأسيس سادات. في غضون أربع سنوات (مباشرة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو ٢٠١٦)، تم ترشيحه ليكون المستشار العسكري الأعلى للرئيس أردوغان. ثم قاد عملية تغييرية شاملة للجيش. سعى تانريفردي إلى إنهاء التقاليد التعليمية العلمانية للجيش التركي. فأغلق الأكاديميات العسكرية، التي كانت معاقل للعلمانية التركية، واستبدلها بجامعة الدفاع الوطني. وجندت هذه المؤسسة الأخيرة طلابًا من مدارس "الإمام الخطيب" الدينية.

مع ذلك، في ٨ يناير ٢٠٢٠، اضطر تانريفردي إلى الاستقالة بسبب خطاب مثير للجدل في مؤتمر الاتحاد الإسلامي العالمي الثالث في ديسمبر ٢٠١٩، حيث قال:

"هل سيتحد الإسلام يومًا ما؟ نعم. كيف سيحدث ذلك؟ عندما يصل المهدي [٣]. متى يصل المهدي؟ الله وحده يعلم. إذن، أليس لدينا واجب؟ ألا يجب أن نهيئ الظروف لوصول المهدي؟ هذا هو بالضبط ما نقوم به".

لم يكن تصريح تانريفيردي مجرد زلة لسان. فعلى الموقع الإلكتروني لشركة سادات، تدعو هذه المنظمة وتانريفيردي شخصيًا إلى الوحدة الإسلامية الشاملة للأمة المثالية، وتقدم الشركة نفسها على أنها منصة للتعاون بين الدول الإسلامية. تقترح "سادات" طرقًا يمكن من خلالها للدول الإسلامية أن تصبح قوى عسكرية مكتفية ذاتيًا.

تكشف مقالات تانريفيردي أن الجنرال التركي تأثر بشدة بالصراع الصربي البوسني. كان يؤمن بعمق بالحاجة إلى تحالف عسكري على غرار "الناتو الإسلامي" ضد "أعداء الإسلام". كما دعا تانريفردي إلى تحالف إسلامي ضد إسرائيل. ومن أجل إجبار اسرائيل على تبني "سلام عادل". طلب من كل دولة مسلمة التبرع بالدبابات وغيرها من المعدات العسكرية لتأسيس جيش إسلامي للدفاع عن فلسطين. وكذلك وضع تانريفيردي خطة لهزيمة إسرائيل في غضون أحد عشر يومًا.

قدمت صحيفة يني شفق (صوت مؤيد للحكومة) رؤية تانريفيردي لتحالف عسكري مروع من أجل العالم الإسلامي. ودعى إليها للمرة الأولى في ١٢ ديسمبر ٢٠١٧، قبل يوم واحد من قمة منظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول التي اجتمعت للاحتجاج على الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل.

كما قدمت يني شفق لقرائها خريطة تفاعلية تشير إلى القواعد العسكرية التي يمكن استخدامها ضد إسرائيل خلال ما يسمى بـ "العملية العسكرية الممكنة". التفاصيل مأخوذة من مقالات تانريفيردي.

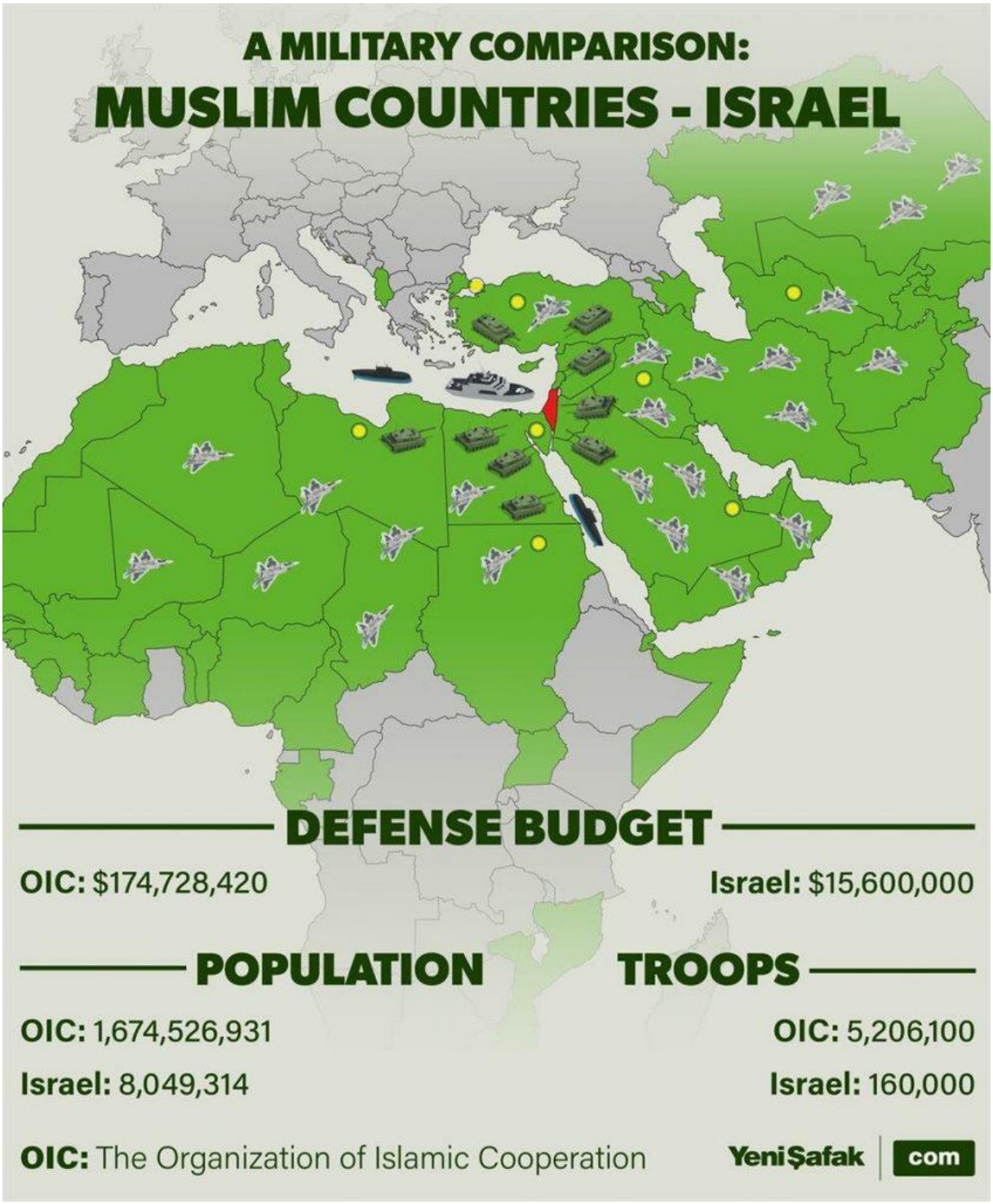

باتت هذه المنظمة محط انتباه جهاز الأمن الإسرائيلي. في عام ٢٠١٨، حينما اتهم جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) وكالة سادات بتحويل أموال إلى حماس. وقام ضباط في الأمن الإسرائيلي باعتقال الأكاديمي التركي "جميل تيكيلي" بتهمة غسل الأموال. في وقت لاحق، ظهرت صورة تيكيلي مع تانريفيردي أيضًا في صحيفة Makor Rishon الإسرائيلية.

٥ . وكلاء تركيا في سوريا: الجيش الحر، الجيش الوطني.

كانت تركيا داعمًا أساسيًا للمجموعات المسلحة الساعية لإسقاط نظام الأسد منذ بداية التمرد منتصف عام ٢٠١١. لكن، قبل الانتفاضة، كانت لأنقرة علاقات طيبة وطبيعية مع دمشق. غير أن الانتفاضة جاءت في سياق تقدم عام للقوى

الإسلامية السنية في المنطقة، لا سيما في مصر وتونس. في تلك المرحلة، تصورت تركيا احتمال ظهور كتلة من الدول الإسلامية السنية التي من شأنها أن تشكل حلفاء طبيعيين لأنقرة. واعتقدت تركيا أنه في حال انتصار المتمردين في الانتفاضة السورية، سوف تكون دمشق عضوا محتملا في مثل هذا التحالف. هذا الاحتمال المغري جعل الحكومة التركية تلقي بثقلها في الحراك المسلح.

ابتداء من سنة ٢٠١٢، بدأ المتمردون المسلحون باستخدام الأراضي التركية لنقل الأسلحة إلى معاقلهم في شمال سوريا. واليوم، أصبحت المناطق المتبقية في شمال سوريا الخارجة عن سيطرة نظام الأسد أو قوات سوريا الديمقراطية المتحالفة مع الولايات المتحدة، كلها تحت إشراف تركي أو إشراف أمني بدرجة أو بأخرى. هناك ثلاث مناطق من هذا القبيل:

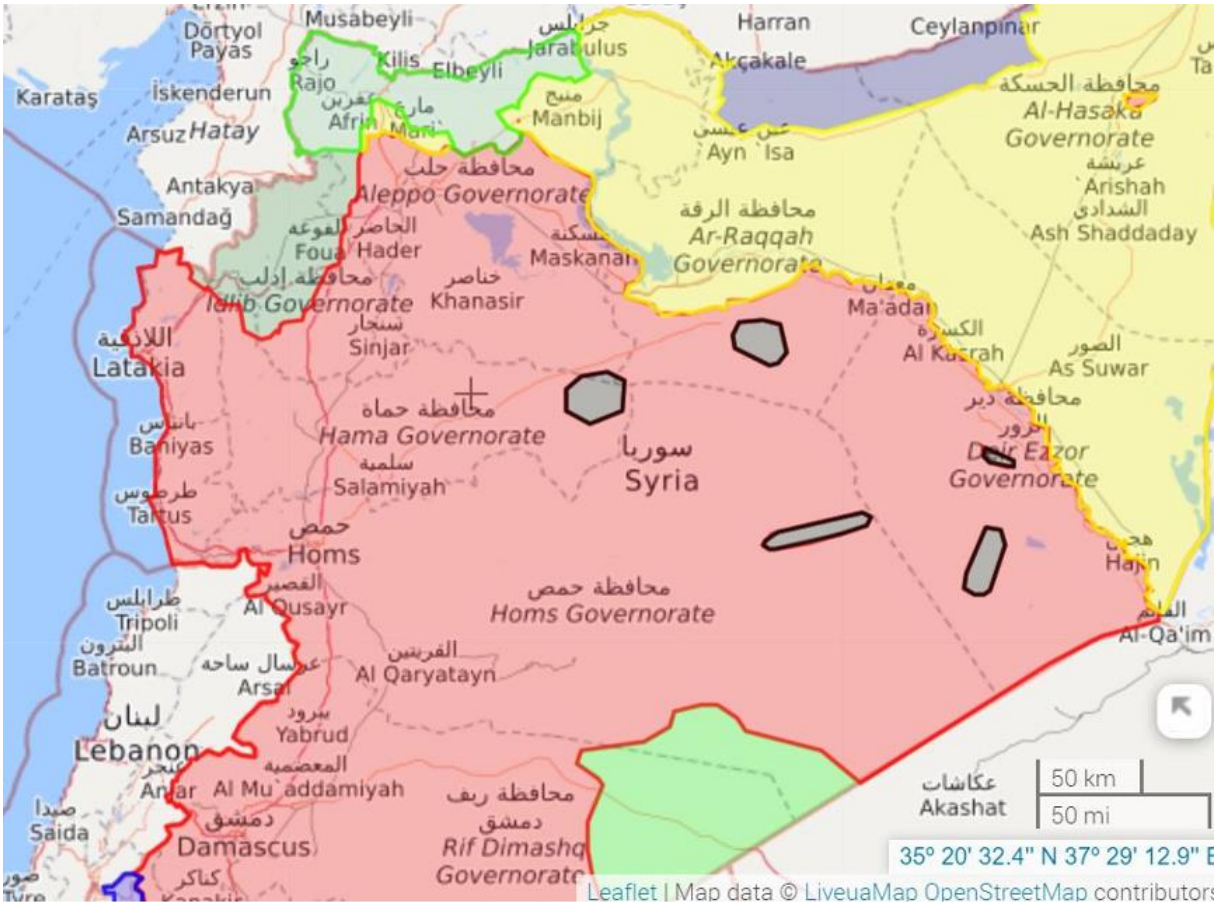

١- المنطقة الواقعة بين تل تمر وعين عيسى، والتي احتلتها الجيش التركي والميليشيات الإسلامية السورية المرتبطة بها، ضد قوات سوريا الديمقراطية، في تشرين الأول / نوفمبر ٢٠١٩، وهذه المنطقة اليوم تحت السيطرة التركية.

٢. المنطقة من جرابلس شرقا حتى جنديرس جنوبا غربا. تشكل هذه المنطقة مقاطعة عفرين السابقة التابعة لقوات سوريا الديمقراطية، وقد احتلتها تركيا والميليشيات الإسلامية المرتبطة بها في كانون الثاني(يناير) ومارس(آذار) ٢٠١٨. هذه المنطقة اليوم تحت السيطرة التركية وتخضع لتغييرات ديموغرافية بطريقة تشبه شمال قبرص. تم التطهير العرقي للسكان الكُرد. نزح ١٣٧ ألف شخص من منازلهم بسبب العملية العسكرية التركية ٢٠١٨، بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ويبدو أن عملية " التتريك" جارية في هذه المنطقة، بما في ذلك تغيير أسماء الشوارع، وإزالة جميع الرموز الكردية، واستخدام العملة النقدية التركية وفتح معاهد تعليم اللغة التركية في كل من المدارس ومستويات التعليم العالي.

٣. منطقة محافظة إدلب الممتدة من جنديرس جنوباً إلى جسر الشغور، والتي يسيطر عليها ما يسمى بـ "حكومة الإنقاذ"، وهي إحدى الميليشيات السلفية الجهادية. هذه المنطقة ليست تحت السيطرة التركية المباشرة، لكن أنقرة تحتفظ بحوالي ٨٠ نقطة عسكرية ومراقبة حول هذه المنطقة. هذه النقاط بمثابة ضمانة أمنية فعلية للمنطقة التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، لأن النظام السوري، إذا رغب في التحرك ضد هيئة تحرير الشام، سيحتاج إلى الاشتباك المباشر مع القوات المسلحة التركية. وينتشر حاليا ما بين ١٢ و٢٠ ألف جندي تركي في هذه المنطقة. وبالتالي، فإن التمرد المتبقي في سوريا اليوم يتكون من قوات تخضع جزئيًا أو كليًا للسيطرة التركية.

باستثناء هيئة تحرير الشام، التي لا تزال خارج الإشراف التركي المباشر، وتنظيم "حراس الدين"، (وهي جماعة منشقة أكثر تطرفاً رفضت تخلي هيئة تحرير الشام عن العلاقات المفتوحة مع تنظيم القاعدة)، تم استيعاب جميع المجموعات المسلحة الأخرى في شمال سوريا ضمن هيكلين مدعومين من تركيا.: الجبهة الوطنية للتحرير، الجيش الوطني السوري، الجيش الوطني. أولها عبارة عن مزيج برعاية تركية من ٢٢ مليشيا متمردة. تم الإعلان عن تشكيل الجماعة في مايو ٢٠١٨. والميليشيات المهيمنة داخلها هي تنظيم أحرار الشام، وهي جماعة سلفية قوية، وفيلق الشام، وهي ميليشيا تابعة إيديولوجياً لجماعة الإخوان المسلمين. ويبلغ عدد أفراد المجموعة حوالي ٧٠ ألف عنصر.

أما بالنسبة للجيش السوري الحر، الذي يُشار إليه أحيانًا باسم "الجيش السوري الحر التركي"، فهو نتاج مشروع تركي لتحويل العديد من الميليشيات السورية المتمردة إلى قوة عسكرية شبه نظامية. يتكون من ٢٢٠٠٠-٣٥٠٠٠ مقاتل. تم تنظيمها في سبعة "فيالق"، ومنقسمة إلى فرق وألوية، تخضع القوة اسميًا لـ "الحكومة السورية المؤقتة" التي يرأسها "الرئيس" أنس العبدة و "وزير دفاعه" اللواء سليم إدريس. لكن عمليا، فإن هذه القوة معروفة عالميًا بأنها مسؤولة أمام تركيا فقط. يتم تدريب المقاتلين وتجهيزهم ودفع رواتبهم من قبل أنقرة، وعندما يتم نشرهم في عمليات مثل عملية غصن الزيتون وعملية نبع السلام، (وبالطبع في ليبيا وناغورنو كاراباخ) فإنهم يشكلون عنصر مشاة في عمليات تحت القيادة التركية، وحتى بدون هيكل تنظيمي أو قيادة مستقلة خاصة بها، وليس لها حتى القدرة على اتخاذ قرارات بشكل مستقل عن القيادة التركية.

تم توضيح تبعية هذا الكيان العسكري لتركيا في بيان نشر في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٩. عندما أعلن رؤساء الحكومة السورية المؤقتة عن اندماج جبهة التحرير الوطني في الجيش الوطني السوري، ودعمهم للهجوم التركي على شرق سوريا الذي كانت تسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية (عملية "نبع السلام"). ولم يكن حينها القادة العسكريون للجيش الوطني السوري ولا قادة جبهة التحرير الوطني على علم بالاندماج، الذي يبدو أنه جاء بأمر مباشر من السلطات التركية. ومن ثم، فإن الجيش الوطني السوري يشكل اليوم رسميًا جزءًا من نظام الحسابات القومية التركية. يبلغ عدد القوة المشتركة الآن حوالي ١٠٠٠٠٠ مقاتل. يُكمل الاندماج عملية استيعاب جميع الميليشيات السنية السورية المهمة تحت القيادة التركية المباشرة، باستثناء هيئة تحرير الشام و"حراس الدين" (التي هاجمت في الواقع القوات التركية) وداعش أيضا.

٦. هيئة تحرير الشام وتركيا

هيئة تحرير الشام هي المنظمة المتمردة الوحيدة اليوم التي تقيم علاقات مع تركيا، لكنها لا تزال خارج سيطرة التسلسل الهرمي للقيادة العسكرية التركية في سوريا. علاقات تركيا مع هيئة تحرير الشام معقدة وغامضة. رسميًا، صنفت أنقرة هيئة تحرير الشام كمنظمة إرهابية في ٣١ أغسطس ٢٠١٨، بعد تصنيفات مماثلة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ظهرت هيئة تحرير الشام في عام ٢٠١٧ باتحاد جبهة النصرة، الفرع السوري السابق للقاعدة (حتى انفصلت عن الأخيرة في عام ٢٠١٦)، مع عدد من الميليشيات الإسلامية الأخرى، وهي أنصار الدين وجيش السنة. ولواء الحق وحركة نور الدين الزنكي.

من الناحية العملية، تجنبت أنقرة مواجهة التنظيم، الذي لا يزال يشكل سلطة الأمر الواقع في جنوب إدلب، المنقطة التي تقع تحت الحماية التركية. يأتي ذلك على الرغم من التزام تركيا الواضح في إطار اتفاق سوتشي ٢٠١٨ مع روسيا بتخليص محافظة إدلب من الجماعات الإرهابية. قد يُعزى هذا جزئيًا إلى إدراك تركيا للتكلفة الباهظة بلا شك في الأرواح بين

جنودها، والتي قد تتكبدها في حالة حدوث أي مواجهة من هذا القبيل (أي الزج بالجيش الوطني السوري في مواجهة هيئة تحرير الشام، دون دعم تركي كبير، ستؤدي بالتأكيد إلى هزيمة الجيش الوطني السوري). لكن علاقات تركيا مع هيئة تحرير الشام تجاوزت منذ فترة طويلة بمجرد التسامح المضطرب.

تشير أدلة قوية إلى أن هيئة تحرير الشام تقيم علاقات مع الـ MIT (وكالة المخابرات التركية)، ومع شركة الدفاع SADAT، ومع IHH، وكالة الإغاثة الإسلامية شبه الحكومية التي كانت نشطة في شمال سوريا والمنطقة الحدودية طوال الحرب الأهلية السورية.

تظهر وثائق مسربة من وكالة المخابرات التركية في قضية داخل المحكمة عام ٢٠١٥.أن المنظمة MIT كانت تشحن أسلحة عبر الحدود إلى المنطقة الواقعة تحت سيطرة جبهة النصرة في سوريا عبر جنوب أضنة. تم إيقاف شحنات الأسلحة العائدة للمخابرات التركية، من قبل الجندرمة التركية عند بوابة جيهان في ٩ يناير ٢٠١٤. قامت السلطات التركية في وقت لاحق بالتستر على القضية، ومنعت وسائل الإعلام التركية من الإبلاغ عنها. وتم القبض على عناصر الجندرمة المشاركين في عملية التفتيش ووجهت إليهم تهمة التجسس.

فيما يتعلق بـ IHH، فقد عملت عن كثب ودون إخفاء في قضايا الإغاثة مع هيئة تحرير الشام ومع الجماعات الإسلامية الأخرى وبشكل متكرر منذ بداية الحرب. وكان عناصر هيئة تحرير الشام يعبرون الحدود بحرية ذهابًا وإيابًا منذ بداية النزاع دون أدنى عائق. وفي الوقت الحالي، تقوم عناصر من هيئة تحرير الشام بمرافقة جنود أتراك في جنوب إدلب.

فيما يتعلق بـ "سادات"، كانت الوكالة منذ بداية الحرب منخرطة في دعم الحكومة التركية وتدريبها لمقاتلين متمردين من مختلف التنظيمات، بما في ذلك أسلاف هيئة تحرير الشام. وفقًا لتقرير نشر عام ٢٠١٢ في صحيفة Aydınlık المعارضة، أنشأت SADAT عدة قواعد في منطقتي اسطنبول ومرمرة مخصصة لتدريب عناصر من تلك المجموعات. كان هذا التقرير من أوائل التقارير الإعلامية التركية التي حددت وجود السادات، ودورها كمدرب للميليشيات المحاربة الوكالة لتركيا.

يذكر التقرير أن معسكر أولشلي في منطقة مرمرة في منطقة Gölcük في Kocaeli هي أحد المواقع الأساسية التي تستخدمها سادات لتدريب المقاتلين السوريين. تم تسمية هذه المنشأة، التي كانت تحتفظ بها البحرية التركية سابقًا، رسميًا باسم "قيادة مركز التعليم الخاص لقيادة القوات البحرية في أولاشلي" ولديها القدرة على استيعاب ٦٠٠ فرد. وفقًا لـ Aydınlık، يقوم أفراد SADAT العاملين في هذه المرافق بنقل المقاتلين السوريين من سوريا في مجموعات من ٣٠٠-٤٠٠ شخص للتدريب. لا يمكن القيام بأنشطة على هذا النطاق دون معرفة ودعم من قبل المخابرات والحكومة التركية.

أصبح الدور الذي يجب أن يلعبه المقاتلون المدربون من قبل "سادات" داخل الاستراتيجية الوطنية التركية واضحًا لأول مرة في عملية درع الفرات في عام ٢٠١٦. وتمثل هذه العملية نقطة تحول في استخدام تركيا للمقاتلين السوريين. قبل ذلك، تم تقديم الدعم التركي للمتمردين السوريين بسبب الهدف السياسي المشترك المتمثل في إسقاط نظام الأسد. في درع الفرات، ولأول مرة، تم استخدام السوريين كأداة مباشرة للسياسة التركية في السعي لتحقيق الهدف التركي المتمثل في حرمان الكُرد السوريين من الحكم الذاتي على طول الحدود السورية التركية.

دعا مؤسس SADAT تانريفيردي في مقابلة على قناة (Akit TV 14 ديسمبر ٢٠١٥) إلى إقامة مناطق حكم ذاتي للتركمان والعرب السنة على طول الحدود. قال تانريفيردي: "نحن بحاجة إلى طرح الحد الأدنى من متطلباتنا، وهو شرط لا غنى عنه. يجب أن تكون هناك منطقة تركمانية تتمتع بالحكم الذاتي، إذا كان لابد من وجود أقاليم فيدرالية مستقلة ومنفصلة. لا ينبغي أن تكون المنطقة الكردية موحدة ويجب أن تبقى منفصلة. بين [النقاط التي يسيطر عليها الأكراد] يجب أن يكون هناك ممر يربطنا بحلب. يجب أن يكون [الممر] منطقة سنية، منطقة عربية سنية ".

مع بعض التعديلات الأخرى، بات ذلك يشبه ما تم إنشاؤه لاحقًا، من خلال استخدام المقاتلين السوريين في جبهة التحرير الوطني والجيش الوطني السوري كقوة مشاة أساسية في عمليات تركيا "درع الفرات "و" غصن الزيتون ". وبالمقارنة مع رؤية سادات، ثمة عدة تعديلات طرأت. أولاً، المناطق التي احتلتها تركيا في هذه العمليات ليست مستقلة، باستثناء منطقة جنوب إدلب التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام. والتي هي تحت سيطرة الأتراك. ثانيًا، فشلت تركيا في الحفاظ على

موطئ قدم لها في مدينة حلب التي كانت تحت سيطرة المجموعات المعارضة. في الواقع، عادت المدينة بأكملها إلى سيطرة النظام أواخر عام ٢٠١٦، بسبب الجهود الروسية والإيرانية التي لم تكن تركيا قوية بما يكفي لمعارضتها.

ظهرت أدلة تشير إلى أن القيادة العامة للقوات المسلحة التركية عارضت خطط أردوغان لإقامة مناطق حكم ذاتي في سوريا، مفضلة أن تتصرف تركيا، إن وجدت على الأرض، كجزء من تحالف تقوده الولايات المتحدة ضد داعش. بعد محاولة الانقلاب في يوليو ٢٠١٦، قام أردوغان بحملة تطهير داخل الجيش، وفصل جميع الضباط الذين كانوا معارضين لتوغل تركي واسع النطاق في سوريا.

ساهم تجنيد وتدريب وإنشاء قوة سورية كبيرة تابعة لتركيا، في تنفيذ ثلاث عمليات واسعة النطاق في سوريا: "درع الفرات" في عام ٢٠١٦، و "غصن الزيتون" في عام ٢٠١٨، و "نبع السلام" في عام ٢٠١٩. وهذا، بأقل تكلفة في أرواح الجنود الأتراك، ومع الدعاية لـ "ذريعة" داخلية مفادها أن عمليات التوغل في سوريا، تمت بالاعتماد على الميليشيات السورية المحاربة بالوكالة عن تركيا. وليس تركيا نفسها.

وهكذا، كانت سوريا المثال الأول والأبرز لطريقة جديدة للحرب بالوكالة، باستخدام قوات المرتزقة المحلية التي تم تجنيدها بمشاركة وكالة شبه حكومية (سادات). ثم تم استخدام هذه القوات وهذه الأساليب في ليبيا لتعزيز أهداف السياسة الخارجية التركية - وهو مشروع أكثر تعقيدًا من وجهة نظر لوجستية والجغرافية السياسية، من الانتشار المباشر نسبيًا للقوات في سوريا المجاورة.

٧. تدخل التركي في ليبيا (عبر شركة سادات ووكلائها السوريين)

لدى تركيا تحالف وثيق مع "حكومة الوفاق الوطني" التي تتخذ من العاصمة الليبية طرابلس مقراً لها بقيادة فائز السراج. في ديسمبر ٢٠١٩، بدأت تقارير على مواقع المعارضة السورية تظهر قيام تركيا بنشر مقاتلين سوريين في ليبيا، من أجل الدفاع عن مناطق حكومة الوفاق الوطني ضد تقدم قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر. وفي البداية نفت تركيا التقارير. بعد ذلك ظهر قدر كبير من الأدلة التي تؤكد الانتشار وتكشف تفاصيله. في عام ٢٠١٣، وقعت شركة "سادات" نفسها اتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني. وفي إطار الاتفاقية، التزمت شركة سادات ببناء منشأة رياضية عسكرية ومركز لصيانة المركبات.

تم تجنيد المقاتلين في ليبيا على الأرض من قبل أفراد من الجيش الوطني السوري، وحدث ذلك في ثلاث مناطق تسيطر عليها تركيا في شمال سوريا، ومن بين اللاجئين السوريين في جنوب تركيا. أتاح الهدوء النسبي للقتال مع النظام السوري بتحويل مسار المقاتلين إلى مكان آخر. وأكد مسؤولون أتراك كبار في وقت لاحق صراحة وجود مقاتلين من الجيش الوطني السوري في ليبيا. في ٢١ فبراير ٢٠٢٠، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في بيان للصحفيين، إن "مجموعات سورية" من الجيش الوطني السوري تقوم بمهام في ليبيا. وفي خطاب آخر ألقاه في مدينة إزمير التركية في ٢٢ فبراير ٢٠٢٠، أكد أردوغان مرة أخرى وجود أفراد من الجيش الوطني السوري في ليبيا.

وبحسب مصادر المعارضة السورية، تعاقدت وزارة الدفاع التركية بشكل مباشر مع "سادات" وشركة أخرى تسمى "أبناء الأمة" لإدارة تجنيد المقاتلين من الجيش الوطني السوري، وبالتنسيق مع الحكومة السورية المؤقتة. جندت الشركات المقاتلين السوريين وكانت مسؤولة أيضًا عن إعداد الوثائق الرسمية التي تسمح لهم بالدخول والخروج من تركيا بشكل قانوني ومن ثم إلى ليبيا، بالإضافة إلى تحديد عقود عمل من ثلاثة إلى ستة أشهر للمقاتلين.

وقال مقاتل من جبهة الشامية، إحدى الميليشيات المكونة للجيش الوطني السوري، لموقع إلكتروني معارض سوري، إن "المقاتلين وضعوا في فندق في تركيا إلى أن حصلوا على بطاقات هوية تركية. لقد خرجوا من تركيا على أنهم أتراك وليسوا سوريين. ومن ثم تم نقل بعضهم بالطائرة والبعض الآخر عن طريق السفن ... كما أن الوعود بالحصول على راتب قدره ٣٠٠٠ دولار شهريًا كانت وهمية، ولم يحصلوا إلا على ١٢٠٠ دولار ".

وبحسب مصادر في المعارضة السورية، فإن الميليشيات المسؤولة عن تجنيد المقاتلين والتعامل معهم هي الفيلق الأول للجيش الوطني، وفرقة السلطان مراد، وفرقة المعتصم، ولواء سليمان شاه (العمشات).. هذه المجموعات سجلت الأفراد

الراغبين في القتال في ليبيا. ثم نسقوا عملية نقل المقاتلين من سوريا إلى تركيا عبر التواصل مع شركة سادات وتحت إشراف الجيش التركي. كما سافر عناصر من جبهة الشام وفيلق المجد وجيش الإسلام إلى ليبيا تحت إشراف ميليشيا المعتصم.

وبحسب تقرير للمعارضة السورية، "يُنقل المقاتلون من سوريا إلى ليبيا عبر طريقين. كشف بعض المقاتلين المتواجدين في ليبيا عن تجمعهم عند معبر " كيليس "العسكري ومن هناك ينقلون بالحافلات إلى الأراضي التركية. في تركيا، يتم وضعهم في معسكرات في منطقة كيليس حتى الانتهاء من وثائقهم، ثم يتم نقلهم جواً من مطار غازي عنتاب الدولي إلى أحد مطارات إسطنبول".

"المسار الثاني يتكون من أخذ الطريق من سوريا إلى أنطاكيا والطيران من أنطاكيا إلى أنقرة وأخيراً إلى ليبيا على متن الخطوط الجوية الأفريقية." وذكرت مصادر أخرى شركة أجنحة ليبية للطيران بأنها إحدى الشركات التجارية المستخدمة في نقل المقاتلين من تركيا إلى ليبيا. وفيما يتعلق بالنقل داخل تركيا، يتم نقل المقاتلين براً من معبر كيليس إلى مطار غازي عنتاب وهناك تطير بواسطة طائرة عسكرية تركية من طراز A400 إلى اسطنبول.

في ليبيا نفسها، تعمل شركة سادات بشكل وثيق مع فوزي بوقطيف، وهو إسلامي فلسطيني والقائد السابق للواء شهداء ١٧ فبراير، وهي مليشيا قاتلت القذافي. سادات وبوقطيف مسؤولان عن نشر المقاتلين السوريين بالتنسيق مع جيش طرابلس.

فيما يتعلق بعدد المقاتلين السوريين الموجودين في ليبيا، وفقًا لتقرير صادر عن القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم)، وأودع لدى مكتب المفتش العام الأمريكي في ٢٨ آب / أغسطس ٢٠٢٠، فإن هناك ما يقرب من ٥٠٠٠ سوري يقاتلون مع قوات حكومة الوفاق الوطني في ليبيا. يشير التقرير، وفقًا لمجموعة Jane's Information، إلى أن "السوريين الذين يقاتلون مع حكومة الوفاق الوطني يتلقون رواتبهم ويشرفون عليهم" عشرات "المدربين العسكريين من شركة تركية تدعى السادات، والتي تدرب أيضًا الميليشيات المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني". في غضون ذلك، قدّر المرصد السوري لحقوق الإنسان الرقم أعلى (١٧٠٠٠) ويزعم أن ٤٧١ منهم قتلوا في ليبيا.

لعب المقاتلون السوريون دورًا مهمًا في عملية عاصفة السلام التي شنتها حكومة الوفاق الوطني في ٢٥ مارس ٢٠١٩، والتي شهدت طرد حكومة الوفاق الوطني والقوات المتحالفة معها للجيش الوطني بقيادة حفتر من منطقة طرابلس بأكملها، ثم تقدموا شرقًا لاستعادة سلسلة من البلدات الساحلية. كان دور الطائرات التركية بدون طيار Bayraktar TB2 حيويًا أيضًا في هذه الحملة. وبحسب ما ورد لعبت هذه الأنظمة دورًا في تدمير ثلاثة أنظمة Pantsir-S1 الروسية المنتشرة مع الجيش الوطني الليبي.

٨. التدخل التركي في ناغورنو كاراباخ (باستخدام مقاتلين سوريين)

أيدت تركيا بشدة قرار أذربيجان بالبدء في سبتمبر ٢٠٢٠ بحملة عسكرية تهدف إلى انتزاع أراضي ناغورنو كاراباخ المتنازع عليها من أرمينيا. سرعان ما بدأت الأدلة تتراكم على أن أنقرة كانت تحتفظ بخط إمداد مماثل من المقاتلين السوريين الذين أرسلتهم إلى ساحة المعركة، كما كان الحال في ليبيا. كانت مكونات وأدوات هذه الاستراتيجية مألوفة. مرة أخرى، سرعان ما تم تكذيب النفي الرسمي من أنقرة وباكو عبر التقارير الواردة من ساحة المعركة.

مرة أخرى، تم تجنيد المقاتلين السوريين من قبل الجيش الوطني السوري، بالتعاون مع سادات. تم عرض رواتب شهرية على المقاتلين تتراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ دولار للموافقة على الخدمة في جنوب القوقاز. كانت العقود، مرة أخرى، لمدة ثلاثة إلى ستة أشهر. وكانت مراكز التجنيد الرئيسية في مدن عفرين والباب ورأس العين وتل أبيض. وطريق الخروج من سوريا كان مشابهاً بحسب إفادات المقاتلين. عبر الحدود في كيليس ثم تم نقلهم إلى مطار غازي عنتاب. ومن هناك، نقلتهم طائرات النقل A-400 المستأجرة من SADAT إلى مطار إسطنبول، ومن هناك استقلوا رحلاتهم إلى باكو، أذربيجان.

لكن هذه المرة، اختلفت الميليشيات المختارة من الجيش الوطني السوري بصدد المشاركة في الحرب ضد أرمينيا، عن الميليشيات السورية الأخرى التي انتشرت وقدمت القوة البشرية في ليبيا. إذ في الحالة الأرمنية، كانت مجموعات المقاتلين تأتي من كتائب السلطان مراد وسليمان الشاه وحمزة وفيلق الشام. يستمد اللواءان الأولان من هذه الكتائب دعمهما من

السكان التركمان في شمال سوريا، وبالتالي ربما كان يُفترض أن لديهم تقاربًا طبيعيًا أكبر مع الأذربيجانيين الأتراك من المسلمين السنة السوريين من الاثنية العربية.

لكن الانتشار في ناغورنو كاراباخ، في معالمه العامة، يشبه المخطط الذي تم وضعه في ليبيا. في كلتا الحالتين، كان دور سادات بالغ الأهمية في تجنيد وتنظيم ونقل المقاتلين. وكان الجيش الوطني السوري من القوى الرئيسية التي انتشرت في مواقعها تحت إشراف متخصصين في القوات المسلحة التركية الرسمية.

٩. تركيا وقطر

تتمثل الشراكة الاستراتيجية بين تركيا وقطر في التوجه المشترك لدعم الإسلام السياسي السني وضد خصومهما المشتركين. وصلت أولى القوات التركية إلى قطر في أواخر عام ٢٠١٥، وذلك بموجب شروط اتفاقية التعاون العسكري الموقعة في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، ازداد التعاون بشكل حاد، منذ الخلاف بين قطر من جهة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى. ٢٠١٧. تمت عدة زيارات رفيعة المستوى بين الطرفين، إلى جانب المناورات الحربية والتدريب العسكري المشترك. اليوم، تحتفظ تركيا بقوة قوامها حوالي ٣٠٠٠ عسكري في قطر. في ديسمبر ٢٠١٥، تم الإعلان عن خطة لبناء قاعدة تركية في قطر، التي ستكون أول منشأة عسكرية تركية دائمة في منطقة الخليج. في مارس ٢٠١٨، تم توقيع اتفاقية لبناء قاعدة بحرية تركية إضافية ودائمة في شمال قطر، وتحتوي على منصة تدريب.

والتعاون في قطاع الدفاع يزدهر بين البلدين. وقعت قطر اتفاقية لشراء طائرات مسلحة دون طيار من طراز TB-2، والتي حققت أداءً جيدًا في العراق وليبيا وأذربيجان وسوريا. كما وقعت شركة أسيلسان BMC، وهي شركة تركية لإنتاج المركبات القتالية، وكذلك مع حوض بناء السفن في الأناضول، صفقات كبيرة مع شركات قطرية على مدار العامين الماضيين.

الوجود التركي في قطر يجعل أنقرة لاعبا مهما في الخليج لأول مرة. بالنظر إلى النمط الحازم للسلوك التركي في أماكن أخرى، فإن هذا يسبب القلق في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، في الوقت الحالي، يبدو أن الانتشار تقليدي بطبيعته، مع عدم وجود تنظيمات غير نظامية وميلشيات وكيلة من النوع الذي ميز التدخلات التركية في ليبيا وسوريا وأذربيجان.

خلاصة

على الرغم من أن الرئيس أردوغان يمكن أن ينهي هيمنة الجيش التركي على الدولة، إلا أن الثقافة السياسية لـ "الدولة العميقة" لا تزال واضحة في إمبراطورية أردوغان. ومع ذلك، فقد تحولت من أداة للقمع الكمالي والعلماني إلى أداة طموحة للأجندة العثمانية الجديدة، ومن أداة مخصصة في المقام الأول للشؤون الداخلية إلى أداة لتحقيق الطموحات الخارجية.

واليوم، يحكم حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه الرئيس أردوغان وحليفه من حزب الحركة القومية الدولة التركية دون أي معارضة كبيرة. يسيطر الحزبان على جميع أجهزة الدولة وآلياتها، بما في ذلك الدولة العميقة وأدواتها السرية. لتعزيز موقعه في الداخل، يواصل أردوغان اتباع موقف إسلامي متشدد وقومي وعثماني جديد على نحو متزايد في السياسة الخارجية لتركيا.

بصرف النظر عن الاعتماد على القوات المسلحة التركية في الحملات العسكرية التركية خارج أراضيها، يستخدم أردوغان الذئاب الرمادية وSADAT وعناصر أخرى في تنفيذ أجندته. هذه المنظمات مكلفة بتأمين وضمان حكم أردوغان في تركيا ضد أي محاولات انقلابية. لكنها أيضًا تخدم طموحات أردوغان في الخارج.

وتعتبر أنشطة تركيا في أوروبا وسوريا وليبيا أمثلة ملموسة على ذلك. أدى التعاون بين سادات والجيش الوطني السوري إلى خلق وضع جديد تمتلك فيه تركيا لأول مرة مجموعة كبيرة من الميلشيات الأجنبية تحت الطلب، والتي يمكن نشرها والتخلص منها بسهولة. وتوظيفها كإحدى أدوات قوتها. مع قدر معقول من سياسة الإنكار.

وعندما يتم دمج هذه الميلشيات مع التنظيمات التركية غير الرسمية، ولكن الموجهة حكوميًا، والتي هي راسخة في الدولة مثل الذئاب الرمادية، يصبح من الواضح أن بات تحت تصرف أردوغان الآن نظام عسكري وشبه عسكري خاص به. وهو يوظف هذا الجهاز في العمليات الداخلية والخارجية دون إشراف رسمي.

ثمة آثار كثيرة مترتبة على هذا الموضوع. لذلك يجب دراسة هذا التطور المقلق، وبشكل صارم.

هوامش

[١] على التوالي، حرب البلقان الأولى والثانية (١٩١٢-١٩١٣)، الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وحرب الاستقلال التركية (١٩١٩-١٩٢٢).

[٢] Gladio تعني السيف في اللاتينية. كان لقب وحدة العمليات الخاصة الإيطالية. في وقت لاحق، تم استخدام هذا المصطلح لوصف جميع الوحدات الخاصة في الناتو.

[٣] المهدي هو النظير الإسلامي للمسيح في اللاهوت اليهودي المسيحي.